

The Faith-Based, Ethical, and Behavioral Values of Tax Authority Employees and Their Role in Increasing Tax Revenues

Radi Salem Alabaj*

Department of Public Law, Faculty of Law, University of Al-Jafara, Al-Jafara Plain, Libya

*Email: radialabaja@gmail.com

القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للعاملين بمصلحة الضرائب ودورها في زيادة الإيرادات الضريبية

راضي سليم الابيع *

قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة الجفارة، سهل الجفارة، ليبيا.

Received: 17-05-2026	Accepted: 20-07-2026	Published: 02-08-2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract

Faith-based, ethical, and behavioral values represent fundamental principles that influence the performance of employees in public institutions, particularly in the tax sector, which plays a vital role in collecting state revenues and achieving tax justice among taxpayers. Weak adherence to these values may contribute to financial corruption, tax evasion, and reduced efficiency of tax collection, negatively affecting economic development and public finance.

This research examines the role of faith-based, ethical, and behavioral values among tax authority employees in increasing tax revenues by analyzing the impact of integrity, transparency, and professional responsibility on improving tax administration performance and reducing corruption. The study adopts a descriptive analytical approach based on specialized studies and sources to examine the concept of values, their importance for tax officials, and their role in enhancing tax collection efficiency.

The research concludes that strengthening ethical and professional values among tax officials contributes to reducing financial corruption and tax evasion, increasing trust between tax authorities and taxpayers, and improving tax revenues to support economic development. The study recommends promoting integrity and professional ethics and developing awareness and training programs to enhance ethical behavior among tax sector employees.

Keywords: Faith-based values, Ethical values, Professional behavior, Tax officials, Tax revenues, Financial corruption, Tax evasion, Economic development.

المخلص

تُعد القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية من الركائز الأساسية التي تؤثر في أداء العاملين بالمؤسسات العامة، وخاصة في المجال الضريبي الذي يرتبط بتحصيل الموارد المالية للدولة وتحقيق العدالة بين المكلفين. ويُعد ضعف الالتزام بهذه القيم أحد العوامل التي قد تؤدي إلى انتشار الفساد المالي والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة التحصيل، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والمالية العامة. نص ملصق

يتناول هذا البحث دور القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية للعاملين بمصلحة الضرائب في زيادة الإيرادات الضريبية، من خلال دراسة أثر الالتزام بالنزاهة والشفافية والمسؤولية المهنية في تحسين أداء الإدارة الضريبية والحد من مظاهر الفساد. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى الدراسات والمصادر المتخصصة لتحليل مفهوم القيم وأهميتها لمأموري الضرائب، وبيان أثرها في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي. نص ملصق

وتوصل البحث إلى أن تعزيز القيم الأخلاقية والمهنية لدى مأموري الضرائب يساهم في تقليل الفساد المالي والتهرب الضريبي، وزيادة الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، مما يؤدي إلى رفع مستوى الإيرادات الضريبية ودعم التنمية الاقتصادية. ويوصي البحث بضرورة ترسيخ ثقافة النزاهة والأمانة المهنية، وتطوير برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز السلوك الأخلاقي للعاملين في القطاع الضريبي.

الكلمات المفتاحية: القيم الإيمانية، القيم الأخلاقية، السلوك الوظيفي، مأمورو الضرائب، الإيرادات الضريبية، الفساد المالي، التهرب الضريبي، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

القيم من المفاهيم الشائعة في حياتنا اليومية بوصفها معايير للسلوك الإنساني، فكثيراً ما نتحدث عن القيم ونشكو في أحيان كثيرة من انهيار القيم ونعبر عن الحاجة الملحة إلى القيم، ويرتبط بضالة الإحساس بالقيم ظواهر كثيرة، مثل التخلف والانحلال واليأس والتشاؤم والفساد، وفي المقابل يرتبط بازدياد الإحساس بالقيم مفاهيم النزاهة والشفافية والتفاؤل والتقدم والنظام والترابط، وهناك أنواع كثيرة للقيم، فهناك قيماً إيمانية وقيماً أخلاقية وقيماً سلوكية، وتتداخل هذه المجموعات من القيم التي تحكم حياة الإنسان أو التي ينبغي أن تحكم حياة الإنسان، وفي المجال الاقتصادي تزداد الحاجة إلى القيم وخاصة في المجال الضريبي، فما أهمية القيم وما هي أهم القيم الواجب أن يتحلى بها القائمين على أمر الضرائب؟.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

يعود اختياري لهذا الموضوع لجملة من الأسباب من أهمها : حاجة هذا الموضوع لمزيد من التأصيل والبحث حيث لم تركز عليه أغلب الدراسات الموجودة ، أيضاً خطورة آثار الفساد الاقتصادي وتبعاته ، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعني تدهور اقتصادياتها، وتقويضها سياسياً ، وما يتبع ذلك من فوضى لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبتته الواقع المعاصر ، كذلك الإسهام مع غيري من الباحثين المسلمين في كشف النقاب عن نظامنا الإسلامي وكيفية معالجته لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة والاستجابة لمتطلبات الصحة الدينية وضرورة الرجوع إلي تعاليم الرسالات السماوية ، بما فيها من قيم نبيلة وأخلاق كريمة وسلوكيات طيبة تساهم في معالجة المشكلات العديدة ، ومنها مشكلة فصل القيم والأخلاق عن الاقتصاد وعن المعاملات المالية.

منهج البحث وخطته :

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي ، اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع ، والدراسات الاستقصائية والميدانية التي قام بها كثير من الباحثين ، لمعرفة أسباب الفساد وآثاره (جهر 1973) ، وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، وتشتمل المقدمة على أهمية الموضوع وسبب اختياره ، ومنهج البحث وخطته ، وفصل أول يتناول : مفهوم القيم وأهميتها لمأموري الضرائب ، وفصل ثاني يتناول : القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية لمأموري الضرائب ، وفصل ثالث يتناول : دور القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في زيادة الإيرادات الضريبية.

الفصل الأول

مفهوم القيم وأهميتها لمأموري الضرائب تمهيد وتقسيم :

هناك قيم إنسانية ثابتة مشتركة بين المجتمعات ، لأنها من الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، والفطرة السليمة النقية التي فطر الله الناس عليها تدخل في حسن التقويم بطبيعة الحال ، والرسالات السماوية لم تأت لتغير الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، وإنما أتت مؤيدة ومكملة ، وأيضاً حين نتحدث عن الإنسان فإنها نتحدث عنه بوصفه كائناً متكاملًا من الجسم والروح والعقل والوجدان ، وليس التكوين البدني للإنسان فقط ، فما هو مفهوم القيم ، وهل هي ضرورية لمأموري الضرائب ؟ ، هذا ما سيوضحه هذا الفصل ، لذلك نقسمه إلى مبحث أول : يتناول مفهوم القيم ، ومبحث ثان : يتناول مدى أهمية القيم لمأموري الضرائب .

المبحث الأول

مفهوم القيم

دخل مفهوم القيم إلى ميادين عديدة ، فقد عرفها الفلاسفة القدامى وعبروا عنها بالخير والكمال ، واستخدمها علماء النفس كمرادفات لمفاهيم الاتجاهات والميول السلوكية ، وعرفها علماء الاجتماع بأنها الأفكار والمعتقدات ، واستخدمها علماء الأجناس البشرية (الأنثروبولوجيا) بأنها الأنماط الثقافية وأساليب الحياة ، وتُعرف القيم بأنها هدف أو معيار حكم يكون بالنسبة لثقافة معينة هدفاً مطلوباً ومرغوباً فيه ، أو مفاهيم يجب أن تكون مرغوبة في السلوك الإنساني ، أو بأنها القواعد الرئيسية أو المعايير التي من خلالها يعمل أبناء المجتمع على الحفاظ على الأهداف والمثل العليا ، أو المثل العليا التي ينظر إليها الإنسان والتي تحكم فكره وإرادته وسلوكياته مع نفسه أو مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، كما أنها المرشد والموجه في أعماله وتصرفاته⁽¹⁾.

ومنذ القدم تسعى كل أمة لأن تكون لها قيماً ومبادئ تعزز بها ، وتعمل على استمرارها ، وتعديلها بما يوافق المستجدات ، ويتم تلقينها وتدريبها وتعليمها ، وينبغي قانونياً وعرفياً عدم تجاوزها ، أو اختراقها ، ومن القيم ما يُعد من الثوابت في حياة كل أمة ، فهي قيم مطلقة لا تتغير بتغير الظروف والأحوال ، فالقيم المطلقة تُعد غاية في ذاتها⁽²⁾.

وقد وضعت الأديان أساساً شاملاً لتنظيم حياة الإنسان مع خالقه وعلاقته مع الناس ، وعلاقته مع نفسه ، ومن جملة هذه العلاقات تتكون القيم ، والإسلام يهتم بكل القيم التي ترتق بالإنسان وتهذب من أخلاقه ، وتسمو بعواطفه ، وترقق مشاعره ، وتنمي إحساسه بالجمال الذي يلفت الإسلام أنظارنا إليه في كل مخلوقات الله ، ويضع الإسلام القيم الأخلاقية بصفة خاصة في مرتبة عليا وفي قمة سلم القيم ، ويجعلها حاكمة لغيرها من القيم ، ومن هنا يقول النبي عليه الصلاة والسلام "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". ويمتدح القرآن الكريم محمداً بقوله: وإنك لعلی خلق عظیم⁽¹⁾، ويحثنا النبي أيضاً على أن نتحل بأخلاق الله في قوله: تخلقوا بأخلاق الله ، وهذا يعني أن تجعل من الصفات الإلهية مثلاً نهدي بها ، ونسير على هداها ، لأنها تمثل معايير أخلاقية عليا مطلقة ، ويخبرنا النبي عليه الصلاة والسلام بأن أقرب الناس منه مجلساً يوم القيامة هم أحسنهم أخلاقاً " إن أقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً "

(1) في مفهوم القيم لغة واصطلاحاً راجع د. الصاوي الصاوي أحمد " القيم الدينية وثقافة العولمة " ، سلسلة قضايا إسلامية ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف المصرية ، العدد (121) إبريل 2005 ، ص 7 وما بعدها .

(2) د. حسين حسين شحاتة ، "الميثاق الإسلامي لقيم وأخلاق المحاسب " ، نقابة التجار بين بالجيزة ، القاهرة ، 2001 ، ص 30.

(1) سورة القلم ، الآية 4.

إن قانون الأخلاق في الإسلام يرسم للإنسان منهجاً لسلوكه في جميع مجالات نشاطاته وعلاقاته في شتى النواحي الفردية والاجتماعية ، بل وفي علاقته بالكون كله ، فليس هناك أي وجه من وجوه النشاط الإنساني لم يخضع لتقنين الأخلاق الإسلامية ، وإنه إذا كانت الأخلاق في الإسلام من الوحي الإلهي . فليس معنى ذلك أنها تتصادم مع ما يقرره العقل الإنساني ، فهذا أمر غير وارد إطلاقاً ، كما أن الضمير الحي اليقظ لا يصدر منه إلا ما يتفق مع ما يأمر به قانون الأخلاق في الإسلام ، وهناك على ذلك شواهد لا حصر لها في القرآن والسنة ، ونكتفي في هذا الصدد بقوله تعالى " بل الإنسان على نفسه بصيرة " (2)، وقول الرسول (عليه الصلاة والسلام): " إذا أراد الله بعبد خيراً جعل له واعظاً من نفسه يأمره وبينها " وقوله: استقت قلبك واستقت نفسك وإن أفتاك الناس وأفتوك ، " البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر " (3).

المبحث الثاني

مدى أهمية القيم لمأموري الضرائب

تمهيد وتقسيم :

إن غياب القيم عن العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد واستشرائه ، فالعلاقة بين الفساد والقيم هي علاقة عكسية ، فكلما زادت القيم قل الفساد ، وكلما قلت القيم في العمل الإداري زاد الفساد ، وأي منظمة عامة تابعة للدولة موظفوها هم العنصر البشري فيها ، وهذا الموظف كل أعماله عبارة عن تحقيق حاجات المجتمع ، والجمهور هم المستفيدون من هذه الحاجات ، فكلما كان الموظف سلوكه سليماً ينعكس ذلك على الدولة والعكس بالعكس ، فالموظف استخدم من قبل سلطة الإدارة كي يقدم خدمات مرافق الدولة ومنافعها إلى كل من يطلبها من أفراد المجتمع ، فهو مكلف بمهام محددة ، ومن ثم فهو لا يقدم معروفاً أو إحساناً للغير ، وإنما هو يقوم بمجهود يتقاضى أجراً عليه ، فامتيازات السلطة وخصائص القانون العام مقرران للمصالح العام وليس أداة لاستعباد الأفراد أو إذلال المستفيدين من خدمات الدولة ، وأي موظف يقحم دوافعه وميوله واتجاهاته ورغباته في محتوى السلطة التي يحوزها إنما هو موظف منحرف شذ عن القواعد التي وضعتها سلطات الدولة ، في ضوء ذلك نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الأول : ضرورة القيم لمأموري الضرائب ، وفي المطلب الثاني : مفهوم الفساد وأسبابه وأشكاله ، وفي المطلب الثالث : آثار الفساد وطرق علاجه.

المطلب الأول

ضرورة القيم لمأموري الضرائب

مصلحة الضرائب عبارة عن منظمة عامة تابعة للدولة ومأموري الضرائب هم العنصر البشري فيها وموظفوها ، وهذا الموظف كل أعماله عبارة عن تحقيق حاجات المجتمع ، وأي موظف يقحم دوافعه وميوله واتجاهاته ورغباته في محتوى السلطة التي يحوزها إنما هو موظف منحرف عن القواعد التي وضعتها سلطات الدولة ، وانتشار السليبيات الأخلاقية في الفترة الأخيرة في سلوك القائمين على أمر المنظمات أو العاملين فيها ، أدى إلى ضعف الثقة في قيادتها ، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تحقيق الخسائر ، فلقد أثبتت بعض الدراسات أن التصرفات اللاأخلاقية للإدارة كانت من أسباب الفشل ، كما أثرت على سمعة معاملاتها (1) ، كما أن الالتزام بالأخلاق الفاضلة الحسنة يؤدي لسمعة طيبة للمنظمات وهذا يؤدي إلى زيادة

(2) سورة القيامة ، الآية 14.

(3) والإسلام حرص على أن تكون أوامره ونواهيه مطابقة للعقل والحكمة ، وحتى في مقام الحساب يوم القيامة يكون لسلطان الضمير هذا الدور الهام الذي تعبر عنه الآية الكريمة ، " اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً " سورة الإسراء ، آية 14.

(1) أشرف يحي محمد ، " الجوانب الأخلاقية والسلوكية في الفكر الإسلامي ودورها في رفع كفاءة أداء المحاسب " رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لكلية التجارة جامعة الأزهر ، 1995 ، ص 123.

الربحية في الأجل الطويل ، ولقد أثبتت بعض الدراسات الميدانية أن الأخلاق الحسنة تؤدي إلى أعمال تجارية جيدة وأرباح عالية⁽¹⁾.

فغياب القيم عن العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد واستشرائه ، فالعلاقة بين الفساد والقيم هي علاقة عكسية ، فكلما زادت القيم قل الفساد ، وكلما قلت القيم في العمل الإداري زادت نسبة الفساد ، ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فإن نتائجه تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع ، ولهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة ، فالآثار المباشرة تتمثل في الهدر، وغير المباشرة تتمثل في الخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها ، فالمبالغ المهجرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتالية تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تصل إلى ما يزيد عن أربعة أضعاف حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يترادى الاستثمار ، مما يخلق المزيد من الدخل والناتج وترتفع معدلات النمو الاقتصادي ، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاساً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مساراً تصاعدياً ، إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالاً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات، وجملة القول أن القيم تحقق مجموعة من الأهداف ، منها الأهداف الاقتصادية⁽¹⁾.

فما هو الفساد ، وما هي صورته وأشكاله وآثاره وطرق علاجه ؟ وهذا ما نبينه في المطلب التالي .

المطلب الثاني

مفهوم الفساد وأسبابه وأشكاله

مفهوم الفساد:

للفساد تعريفات كثيرة ولكن نتبنى تعريفاً يتوافق ومجريات البحث ، وهو تعريف الفساد من خلال البعد الاقتصادي ، فالفساد ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة⁽²⁾.

أشكال الفساد : يتخذ الفساد أشكالاً متعددة، يجمعها إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ، ومن ذلك :-

- 1- قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحابة. وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر .
- 2- الغش الصناعي والتجاري وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضائل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر امكانياته المادية والبشرية.

⁽¹⁾ د.رفاعي محمد رفاعي "السلبات الأخلاقية وسلوك العاملين في الحكومة والقطاع العام" المجلة المصرية للدراسات التجارية العدد الثاني 1987 ، ص. 25 ، وراجع : د. حسن شحاته ، "القيم الإيمانية والأخلاقية ودورها في ضبط وترشيد العاملين في قطاع الأعمال " بحث مقدم إلى ندوة المشاكل العلمية الناشئة عن تطبيق قانون قطاع الأعمال ، مركز صالح كامل ، 25-26 سبتمبر 1993 م ، ص . 12.

⁽¹⁾ راجع : د. الصاوي الصاوي أحمد ، مرجع سابق ، ص. 30.31 .

⁽²⁾ راجع ، د يوسف خليل اليوسف ، " الفساد الإداري والمالي ، الأسباب والنتائج وطرق العلاج " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 30 ، عدد 2 ، 2002 ، ص. 259 ، وانظر : أسماء محمد عزت ، " إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الدول النامية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 ، ص.9 ، وراجع : د. عادل محمد محمد عبدالرحمن ، " الفساد الإداري ، دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة اسيوط " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، عدد 502 السنة 103 ، ابريل 2011 ، ص 360.

- 3 - سوء العقود الحكومية: فيمكن أن تؤثر الرشوة في اختيار الأشخاص الذين يقومون بتوريد السلع والخدمات للحكومة وعلى شروط التعاقد.
- 4 - سوء الإمتيازات الحكومية : مثل الدعم ، والمعاشات ، وتأمين البطالة ، والمدارس المتميزة والرعاية الطبية المجانية ، والإسكان ، وملكية الأسهم في الشركات التي يجري تخصيصها ، واللجوء في تعيين الأقارب إلى المحسوبة ، وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة (1).
- 5 - تجنب الضوابط التنظيمية مثل الحصول على تصريح أو إنجاز أي عمل دون اتباع الضوابط القانونية.
- 5 - التأثير على الأعمال القانونية : مثل العمل على عدم وقف الأنشطة غير المشروعة مثل زراعة وتجارة المخدرات والتلوث البيئي (2).
- 6 - تقليل الإيرادات الحكومية : مثل تقليل مبالغ الضريبة والرسوم والتهرب الضريبي والجمركي ، وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان النامية كظاهرة، وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية. ويتضمن التهرب الضريبي غشاً وتحاليلاً على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها مصلحة الضرائب ، ويلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة على مراحل ثلاث: أ- مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين موظفي الضرائب .
- ب- مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين مصلحة الضرائب وبين استيفاء الضريبة كاملة .
- ت- مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة)، معتمداً على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما إنه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى ترايد أرباحه الصافية.
- وليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وإنما هنالك بالمقابل باحثين عن الربح من موظفي الضرائب ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من الضريبة ، وذلك بحكم تخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه، مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة دخولهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد ، وبمعنى آخر استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية ، أما التهرب الجمركي فيعتبر نتيجة أخرى من نتائج الفساد ، وهو يشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاماً على كل النشاطات الخاضعة للضريبة ، بيد أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيراداً وتصديراً .
- أسباب الفساد الاقتصادي :**

تتعدد أسباب الفساد الاقتصادي ، على أننا نتناول أهمها في النقاط التالية :

- 1- الحافز على اكتساب الدخل : حيث يعتبر من أهم أسباب انتشار الفساد وذلك بفعل الفقر والمرتبات المنخفضة والمخاطر المرتفعة مثل المرض والإصابات والبطالة ، فأصحاب الحاجات أكثر عرضه للتخلي عن مبادئهم الأخلاقية ، ولعله الدافع الرئيسي ، فتدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة العادية، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخل في المجتمع ، وكذلك التفاوت في

(1) راجع :د. محمود عبد الفضيل ، " مفهوم الفساد ومعايير " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد 309 ، بيروت ، 2004 ، ص. 34. 35 .

(2) شيريل و.جراي ودنيال كوفمان " الفساد والتنمية " مجلة التمويل والتنمية عدد مارس 1998 ، ص . 7 ، و راجع ، أسماء محمد عزت ، مرجع سابق ، ص . 13. وما بعدها .

توزيع الثروة، مما يشعرهم بالغبن ، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم.

- 2- فرص التهرب تعتبر أيضاً من أهم دوافع الفساد .
- 3- السلطة التقديرية المتروكة لكثير من المسؤولين العموميين .
- 4- القواعد واللوائح غير الواضحة والمتغيرة على الدوام .
- 5- ضعف المساءلة وضعف عمليات مؤسسات الرقابة والتحري.

المطلب الثالث

آثار الفساد وطرق علاجه

آثار الفساد :

للفساد في المجال الاقتصادي آثار كثيرة ، إلا أننا نتناول أهمها ، ونركز على آثار الفساد في المجال الضريبي .

1- آثار الفساد على النمو والتنمية الاقتصادية :

يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى سوء توزيع منافع التنمية ، وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخل وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء .

بيد أن النمو قد يكون سبباً للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، إذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على تراخيص استيراد المواد الأولية ، أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية ، أو الدعم المالي بشروط ميسرة ، وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط ، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة ، مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعاً لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ، فإن احتاج صاحب المشروع الخاص إلى تمويل أو الحصول على ترخيص استيراد أو غير ذلك ، فما عليه إلا أن يدفع لتسهيل المعاملة ، وإلا بقي مشروعه متعثراً ، ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال ، إلا أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو ، وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى أن المشروعات الصغيرة تجد الفساد المنهجي مكلفاً لها ، وأن الفساد يدفع بالشركات إلى القطاع غير الرسمي ، وأن من الأقل احتمالاً نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي يوجد فيها الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من التكلفة⁽¹⁾.

2- آثار الفساد على الاستثمار: هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن كثير من البلدان، تفيد بأن الفساد يقلل من نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي وأن تخفيض مستوى الفساد قادر على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي ، ففي دراسة لمجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً مصدراً للاستثمار إلى إحدى وأربعين بلداً مضيفاً ، وجد أن الفساد في البلدان المضيضة يثبط الاستثمارات الأجنبية⁽²⁾.

(1) أسماء محمد عزت ، مرجع سابق ، ص . 59 وما بعدها . وراجع يوسف خليل اليوسف ، مرجع سابق ، ص 270 ، وراجع :

Mauro, Paolo. "Corruption and Growth, "Quarterly Journal of Economics", 1995, 110(3), P. 681-712.

Hany Elshamy " Corruption and Economic Growth in Arab countries " L, Egypte Contemperation " Societe egyptinne d,Economie Politique de statistique et de legislation No.503,July 2011 Pp.6S.

(2) -see :Tansy & Davoodi" Corruption around The World, Causes consequences, scope, cure", IMF, Staff papers, 45(4), December, IMF, 2000, PP. 102ss

- 3- آثار الفساد على حجم وتكوين الإنفاق العام : أُجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة وتوصلا إلى النتائج التالية :
- أ- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشوي.
- ب- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة .
- ج- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح .
- د - يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للمجتمع⁽¹⁾.
- 4- آثار الفساد على توزيع الدخل : يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر حيث أن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسؤولين والسلطة السياسية بشكل عام ، وسيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كما أن الاستثمار في البيئة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.
- 5- يدفع أصحاب المواهب إلى السعي للتربح وتشويه الأولويات القطاعية.
- 6 - يدفع الفساد الشركات إلى التخفي خارج القطاع الرسمي لإرتفاع التكاليف.
- 7 - إن الفساد يضعف شرعية الدولة .
- 8- آثار الفساد على الضرائب : الضرائب سمة مميزة لسلطة الدولة، مما يجعل من تحسينها جانباً رئيسياً من جوانب بناء الدولة المؤسسية الأوسع نطاقاً ، ويمكن إجمال أهم آثار الفساد في المجال الضريبي فيما يلي:
- أ- يفضي الفساد إلى معدلات ضريبية متزايدة الارتفاع تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب.
- ب - يفضي الفساد إلى فرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.
- ج- يؤدي لانخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤدياً إلى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها ، وكذلك النفقات ، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية.
- د - رفع سعر الضريبة المفروضة ، وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب الضريبي .
- هـ- اضطرار الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية ، وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد.
- ح- عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ، ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب .
- خ- الجانب الأخلاقي المتمثل في انعدام الأمانة وأداء الواجب ، والذي يقدم أجيالاً تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين وإشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .
- ر- التأثير على المنافسة بين المشروعات ، فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها ، لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وإيراد لها ، وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها⁽¹⁾.

(1) ووجد تانزي - دافودي أن زيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

See: Tanzi .Vito , " Corruption and Economic Activity " , the Egyptian Center for economic studies⁽¹⁾ distinguished lecture series , No. 26 , December, Cairo, 2006, P. 182 .

ز- يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية او ما يسمى بالاقتصاد الخفي، إذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الحكومة⁽²⁾.

وقد وصل الفساد إلى مستويات عالية في الدول العربية ، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، حصلت ستة عشر دولة عربية على درجة ومرتبة متدنية وهو ما يوحي بانتشار الفساد في دول لها مرجعيات دينية تحض على القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية .

طرق معالجة الفساد :

الفساد عرض من الأعراض الدالة على خلل في إدارة الدولة ، والإثراء المالي قوة حافزة جامعة له في كل مناطق العالم ، ويستبعد أن تكون جهود الإصلاح الترقيعي جذيرة بالإهتمام ، إلا أنه لا بد من المحاولة ، وتتعدد طرق مكافحة الفساد الاقتصادي ، إلا أننا نتعرض لأهمها في النقاط التالية :

1- يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الربح، وذلك بالتحريص الاقتصادي، والحد من تدخل الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية، كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار، والقطاع المصرفي، وإزالة المعونات وتخفيض التعريفات الجمركية، وأشكال الرقابة الأخرى، وتخفيض حجم القطاع العام وتخفيض فرص جني الربح بما يقلل الفساد.

2- كذلك يمكن الحد من الفساد بخلق المؤسسات الديمقراطية الجديدة ، كالمشرعون المنتخبون، واللجان البرلمانية المنتخبة والمؤسسات الرقابية ونحوها، لأن هذه الإصلاحات السياسية تساهم في خلق بيئة أكثر حفزاً في تخفيض الفساد ، ويرد على هذا الرأي بأنه رغم أن المنافسة السياسية تقدم نخباً سياسية جديدة يمكن أن تتخذ تصرفات جادة ضد الفساد، إلا أن هذا لا يمنع من اتخاذ تلك النخب لنفسها مزيداً من الفرص لجني الربح، كما بدا ذلك في القارة الأفريقية ، وعلاوة على ذلك فليس هناك ارتباط معنوي بين الحقوق والعمليات الديمقراطية والفساد، فهناك الكثير من الأمثلة لبلدان زاد الفساد، مما يعني أن هذه المؤسسات والوكالات لا يكتب لها النجاح في مقاومة الفساد إلا بتنظيم الأفراد لأنفسهم تنظيمياً فاعلاً، وهو ما يطلق عليه مفهوم التقوية الاجتماعية، ويقصد بها نطاق الموارد الاقتصادية والسياسية المتاحة للمواطنين المدنيين كأساس لمقاومة الفساد المنظم أو الممتد⁽¹⁾.

3- دعم مبادرات إيجاد منظمات داخل المجتمع المدني يمكن من خلالها مراقبة سلوك الأفراد الرسميين وزرع الثقة الجماهيرية فيما يقوم به موظفو الدولة الرسميون من واجبات ووظائف ، ورغم كل ذلك فليس كل المنظمات داخل المجتمع على وتيرة واحدة في مكافحة الفساد ، فقد يكون لبعضها قوة دافعة لمكافحة الفساد، ومع ذلك فإن هناك مجموعات أخرى من هذه المنظمات منتفعة منه ومن ثم تقاوم التغيير، لذا يقترح البعض تدعيم هذا الأمر وتكميله بواسطة تدخلات مؤسسية.

4- الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية ، فالسياسية تتمثل في تقوية آليات إمكانية المحاسبة والرقابة على استخدام الموارد ، وتحسين شروط تشغيل المستخدمين، وعدم محاباة الأقارب في التعيين ونحو ذلك ، وأما التشريعية فإصلاح النظام القانوني، بحيث يتضمن عقوبات ، وكذا صلاحيات كافية لردع الفاسدين ، وكذا إجراءات تحسين الهيئة القضائية وجعلها أكثر نزاهة ، وأما المؤسسية فكإنشاء مؤسسات لمقاومة الفساد ، وكذلك محاكم خاصة لمراجعة حالات الفساد ، وإعلان ملكية الأصول لكل السياسيين والمستخدمين المدنيين ، ولكن نجاح هذه المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفساد يتوقف على مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وأشكال أوسع يفرضها الفساد في دول معينة، فعندما يكون الفساد ممتداً فإن تلك المؤسسات يمكن أن تلعب دوراً محدوداً ، يتوقف على قوتها في البحث والاستقصاء

(2) راجع : د. حسين حسين شحاتة ، " معالجة المشكلات الضريبية في مصر في ضوء المنهج المالي الإسلامي " ، بدون ذكر الناشر وسنة النشر ، ص. 10 وما بعدها .

(1) راجع : مكتب السياسات الإنمائية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " الفساد والحكم الرشيد " ، ورقة مناقشة رقم (3) ، نيويورك ، 1997 ، ص 52.

والإجبار والذي يحد منه نفوذ السياسيين المؤثرين والمستخدمين المدنيين المتلبسين بالفساد ، فكما يرى البعض فإن نجاح مقاومة الفساد يعتمد على الإرادة السياسية، وهذا غير متوافر في كثير من البلدان⁽¹⁾.

5- بذل جهود دولية مكاملة للإصلاحات السياسية والمؤسسية من خلال مبادرات على المستوى الإقليمي ، أو اتفاقيات دولية متعددة الأطراف، الهدف منها الرقابة على الفساد سواء كان وطنياً أو دولياً، وتبادل المعلومات والتعاون في الإجراءات القانونية لمحاكمة المتورطين في الفساد⁽²⁾.

6- حسن الاختيار في التعيين، أو ما يطلق عليه معايير التخصيص الأمثل للموارد البشرية، مع وجود نواة من المتطهرين يمارسون ضغطاً من أجل قانون للأخلاقيات⁽³⁾.

7- المساواة بين الأجر والإنتاجية، حتى لا يكون هناك إثراء بلا سبب، ولا يكون هناك غبناً في الأجر، فعندما يعرف الفرد مقدماً أن الأجر الذي سيتقاضاه يعادل إنتاجيته الحقيقية ، فإن جهده واهتمامه سينصرف إلى زيادة إنتاجيته بهدف زيادة أجره ، وإذا اختل هذا المبدأ فإن الحرص على الحصول على المال من مصدر آخر غير العمل سيزيد ، وسيستشري حصول الأفراد على دخول لا تستند إلى العمل.

8- فإذا ما أضيف إلى ذلك الرقابة الداخلية لدى الفرد ، والمتمثلة في ضميره الحي المرتبط بالله عز وجل في كل أموره الظاهرة والباطنة ، وإدراكه التام لرقابة الله عز وجل له في السر والعلن، كما قال تعالى: " أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون"⁽²⁾ ، وقوله أيضاً: " وأسرؤا قولكم أو أجهروا به إنه عليم بذات الصدور "⁽³⁾، فإن هذا يدفع الفرد إلى البعد عن الممارسات الفاسدة أياً كان نوعها ، وإن غاب عن أعين الناس أو أعين السلطة وأجهزة الأمن، لأنه يدرك أنه مراقب من خالقه محاسب على أعماله السرية والجهرية وعليه فإن هذه الرقابة تعتبر أسلوباً وقائياً هاماً لمكافحة الفساد، وهو ما يطلق عليه القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية .

الفصل الثاني

دور القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في زيادة الإيرادات الضريبية تقسيم :

نقسم هذا الفصل إلى مبحث أول، نتناول فيه تقييم أثر الفساد في خفض حجم الإيرادات الضريبية في الدول النامية ، و مبحث ثان: نتناول فيه تقييم أثر القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في زيادة الإيرادات الضريبية وذلك على النحو التالي.

المبحث الأول

تقييم أثر الفساد في خفض حجم الإيرادات الضريبية في الدول النامية

لا شك أن الفساد يقوض المؤسسات ويعيد توزيع الثروة والسلطة لصالح غير المستحقين ، ويقوض حقوق الملكية وحكم القانون وحوافز الاستثمار ، ويعمل كضريبة في حد ذاته، ومن المحتمل أن يكون ضريبة تنازلية بوجه خاص ، وبوجه عام يقوض التنمية الاقتصادية ، فالفساد مثل المرض المعدي والمرض المعدي تصعب مكافحته وقد يكيف نفسه لمواجهة الجهود الرقابية للقضاء عليه⁽¹⁾ .

وتتطوي المتطلبات اللازمة لتخفيف وطأة الفقر وتحسين البنية التحتية على أهمية كبيرة ، حيث تتطلب تعبئة الموارد بطريقة فعالة وعادلة ، ومؤسسات وممارسات شفافة ، وتحسين الحوكمة على نطاق أوسع، ويعد تحسين إدارة الضرائب مسألة أساسية لتعزيز تعبئة الموارد.

(1) الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ، نيويورك ، الموقع الإلكتروني ، ص 194 ،

(2) انظر : حريمي وفرانك فوجل ، " لكي تصبح أجهزة مكافحة الفساد أكثر فاعلية " مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد يونيه ، 2000 ، ص 6. وراجع الموقع الإلكتروني لهيئة الشفافية الدولية ، www.transparency.org .

(3) انظر : روبرت كلتجارد ، استئصال شأفة الفساد ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد يونيه ، 2000 ، ص 2.

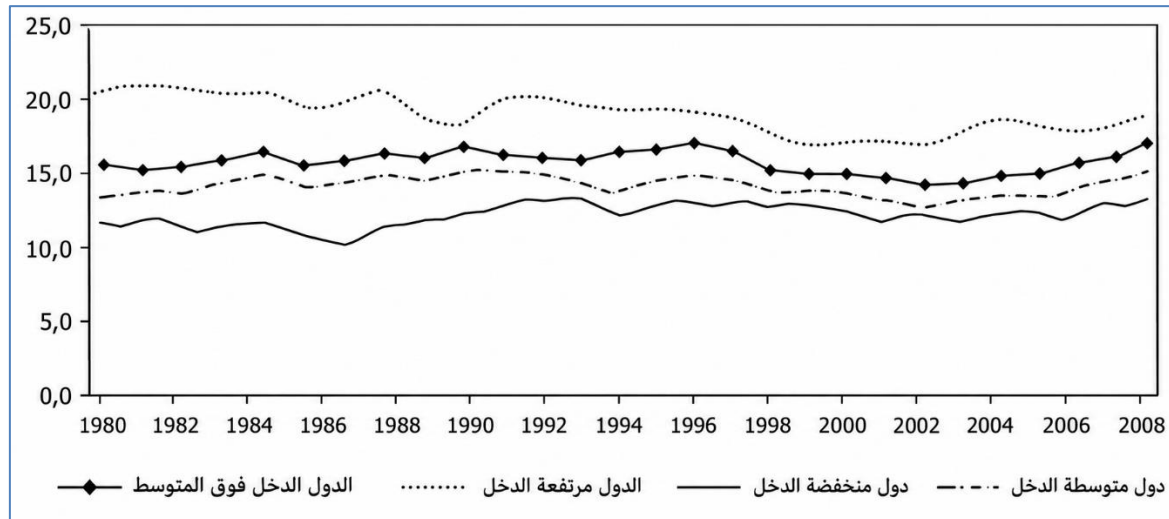
(2) سورة الزخرف الآية 80

(3) سورة الملك ، الآية 13.

(1) راجع : طارق عبد السلام ، " التحليل الاقتصادي للفساد ، مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري " ، دار النهضة العربية ،

2005 ، ص 26.

ويتزايد الاهتمام بتعزيز تعبئة الإيرادات في البلدان النامية ، وهذه البلدان في معظمها بحاجة أساسية إلى تحصيل المزيد من الإيرادات من أوعيتها الضريبية .وقد أشير إلى أن تحقيق الأهداف الإنمائية ، يتطلب زيادة الإيرادات في بلدان الدخل المنخفض بحوالي 4 % من إجمالي نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي ، وهي في حدود 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، (انظر الشكل التالي .



شكل يوضح نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي في دول العالم⁽¹⁾

وأوضحت مؤلفات كثيرة ذات طابع عملي تجريبي وجود ارتباط بين أداء الإيرادات ومجموعة كبيرة من المؤشرات التنموية والهيكلية والمؤسسية ، وأشارت أوراق بحثية عديدة إلى تراجع أداء الإيرادات إلى حد ما إزاء سلسلة من الخصائص القطرية وأساليب التقدير والشكل الوظيفي، ولكن توجد نتائج مشتركة، وأكدت على الأهمية المحتملة لمؤشرات نوعية الحوكمة والمؤسسات السياسية والقانونية، حيث يتوقع أن تُحصل الإدارات التي يشوبها الفساد، إيرادات رسمية أقل⁽²⁾.

ومن الصورة المهمة للفساد التهرب الضريبي والتهرب الجمركي ، وهذه الصورة من صور الفساد ودور البيئة الملانمة في استشرائه ، وضعف إدارات الضرائب ، وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين، وسوء الحوكمة ، وكلها عوامل مترابطة على نحو وثيق، ورغم أنها ليست مقصورة على البلدان المتخلفة ، إلا أنها مترسخة فيها ، حيث تشترك تلك العوامل في كونها تشكل الأسباب الرئيسية في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول النامية، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن الجهد المقدر للإيرادات الضريبية يمثل 63.3 % من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن الإيرادات المحصلة بالفعل في حدود 16.5 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

(1) المصدر : إدارة الشؤون المالية ن صندوق النقد الدولي " تعبئة الإيرادات في البلدان النامية " ، وثيقة خاصة ، يناير 2011، ص 20.

(2) راجع : أحمد عبد المنعم ، " الديمقراطية ومكافحة الفساد " بحث مقدم لمؤتمر الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص 15.

جدول (1) يوضح الإيرادات المحصلة والجهد الضريبي المقدر في بعض البلاد النامية⁽¹⁾

البلد	نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي	نسبة الإيرادات المقدرة من الناتج المحلي
أرمينيا	17.1	55.4
الكاميرون	12.4	57.6
الصين	14.9	42.6
ليبيا	11	39.1
مصر	14.1	61.8
السلفادور	15.3	53.8
اندونيسيا	12.8	59.8
الأردن	26.4	66.3
منغوليا	27.2	67.2
نيكارجوا	21.5	65.2
باكستان	9.5	46.9
غينيا الجديدة	24.7	94
السنغال	16.1	71.6
المتوسط	16.5	63.3

ويرى البعض الآخر في دراسة عن الأخلاق ومسئولية رجل الإدارة ، أن دوافع الفساد الإداري ، تُقسم إلى أربع مجموعات ، هي العوامل المادية ، مثل ضعف المستوى المادي .. ، وعوامل تنظيمية ، مثل عدم التحديد القاطع للمسئوليات وعدم التوازن بين السلطة والمسئولية ، والعوامل النفسية ، مثل سيطرة مشاعر القلق وعدم الأمان على نفسية العاملين ، والعوامل الأخلاقية ، مثل غياب القيم وانعدام الوازع الديني والأخلاقي⁽¹⁾،

وإذا كان الفساد في مجال الضرائب ليس السبب الوحيد في انخفاض الإيرادات الضريبية وإذا كان من الصعب التعرف بدقة على ما يمكن أن يكون لمستوى الفساد من أثر في انخفاض الإيرادات الضريبية ، إلا أنه ليس من الصعب الجزم بأنه يعد أهم الأسباب ، وإزاء هذه الصعوبة ، فإنه إذا قدر أن هذه العوامل أو الأسباب الأربعة تتساوى في أثارها في انخفاض الضرائب ، فإن الفساد سيكون مسئول عن انخفاض الإيرادات بنسبة 25% ، وإذا كان الفرق بين الجهد المقدر والإيرادات المحصلة في البلاد النامية (63.3-16.5=46.8) يمثل 46.8% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ، فإن الفساد سيكون مسئول عن انخفاض الإيرادات الضريبية بما قيمته 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي (46.8 ÷ 4 = 11.7) ، أو ما يمثل 70% من الإيرادات المحصلة (16.5 ÷ 11.7 = 70%).

المبحث الثاني**تقييم أثر القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في زيادة الإيرادات الضريبية**

المرحلة الأولى من الجهود ضد الفساد ، رفع الوعي حول وجود الفساد ومضاره وتشجيع الحصول على سمعة طيبة مبنية على الاستقامة والأمانة ، وأحياء الأخلاق وتغيير الأفكار ، وإيجاد نواة من المتطهرين يمارسون ضغطاً من أجل قانون للأخلاقيات⁽²⁾.

(1) المصدر : إدارة الشؤون المالية ، صندوق النقد الدولي " تعبئة الإيرادات في البلدان النامية " ، وثيقة خاصة ، يناير 2011 ، ص 81 ، 82 .

(1) راجع : صلاح الدين جوهر ، " سلطة الأخلاق ومسئولية رجل الإدارة " مجلة الإدارة ، العدد الثاني ، المجلد (6) ، أكتوبر 1973 ، ص. 91 ومابعدا .

(2) روبرت كلتيجارد "التعاون الدولي لمكافحة الفساد" التمويل والتنمية ، عدد مارس 1998 ، ص 17.

والاستجابة لمتطلبات الصحة الدينية وحثمية الرجوع إلى تعاليم الرسالات السماوية بما فيها من قيم نبيلة وأخلاق كريمة وسلوكيات طيبة ، وذلك لمعالجة المشكلات العديدة ومنها مشكلة فصل القيم عن الاقتصاد وعن المعاملات المالية، لذلك فلا بد أن يكون من معالم التكوين الشخصي لمأمور الضرائب توافر مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية التي تدعم تكوينه المهني لأداء عمله بكفاءة علي الوجه المرضي، ومن بينها: الإيمان، والمراقبة والمحاسبة الذاتية، والعدالة والصدق والأمانة والإخلاص، والحيدة والاستقلال، والإتقان والدقة والتعاون، والوفاء بالعهد وحفظ الأسرار، والعزة والنزاهة والكرامة، والسماحة والحلم⁽¹⁾.

وعلى الرغم من صعوبة تقييم النجاح بدقة وتقييم أثر القيم في زيادة الإيرادات ، فإنه من الفرضيات السابقة ، يمكن القول أن انتشار القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية بين مأموري الضرائب ، والتي سينعكس أثرها بالطبع على الطرف الآخر من العلاقة وهو الممول ، سترتب على ذلك زيادة الإيرادات بقيمة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الإيرادات المحصلة ستصل إلى $(16.5 + 11.7 = 28.2\%)$ من الناتج المحلي الإجمالي، إذا وصل انتشار القيم إلى حده الأعلى، نعم إن هذا لا يحدث إلا في عالم الملائكة ، ولكن بقدر ما ترتفع نسبة انتشار القيم بقدر ما ترتفع نسبة الإيرادات المحصلة ، فإذا قدر أن أثر الإصلاح في هذا العامل ارتفعت بنسبة 50% ، فإن ذلك سيرفع الإيرادات من 16.5% إلى 22.35% من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا حدث تحسن في محاربة الفساد من خلال نشر القيم بنسبة 10%، فإن ذلك سيرفع نسبة التحصيل من 16.5% إلى 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (2) أثر إصلاح الفساد من خلال نشر القيم في زيادة الإيرادات الضريبية في الدول النامية⁽¹⁾

الإيرادات المحصلة كنسبة من الناتج القومي في المتوسط (1)	الجهد المقدر كنسبة من الناتج القومي في المتوسط (2)	نسبة إصلاح الفساد من خلال نشر القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية (3)	أثر الإصلاح في زيادة الإيرادات كنسبة من الناتج القومي (4)
16.5	63.3	100%	28.2%
16.5	63.3	75%	24.15%
16.5	63.3	50%	22.35%
16.5	63.3	25%	19.42%
16.5	63.3	10%	18.2%

(1) ولقد جمعها ابن ممتي في كتاب "قوانين الدواوين" صفات من يعمل في مجال المال " أن يكون حرًا مسلمًا ، عاقلًا صادقًا ، أدبيًا فقيهاً عالمًا بالله تعالى ، كافيًا فيما يتلوه ، أمينًا فيما يستكفاه ، حاد الذهن ، قوي النفس ، حاضِر الحس ، جيد الحُدس ، محبًا للشكر ، عاشقًا لجمال الذكر ، طويل الروح كثير الاحتمال حلو اللسان ، له جرأة يبت بها الأمور من حكم البديهة ، وفيه تودة يقف بها فيما لا ينصرح علي حد الروية ، يعامل الناس بالحق علي أقرب طرقه وأسهل وجوهه ، ولا يحتشم من الرجوع إلي الغلط ، فالبقاء عليه غلط ثان ، ويصفح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال ، ولا تكون حوطته علي اليسير بأيسر من حوطته علي الكثير ، ويكون شديد الأنفة ، عظيم النزاهة كريم الأخلاق مأمون الغالة ، مؤدب الخدام ، لا يقبل هدية ولا يقبل من أحد عطية ، ولا يقصد في أحد بغية أو نميمة ، ولا يظهر ما بينه وبين أحد من صداقة أو عداوة . راجع الأسعد ابن ممتي " كتاب قوانين الدواوين ، مطبعة مصر ، 1943 ، ص. 255

(1) المصدر : (1) و (2) من الجدول رقم (1) و (3) فروض نظرية من الباحث ، و (4) محسوبة بواسطة الباحث .

الخاتمة

أولاً : النتائج :

- 1- وضعت الأديان أساساً شاملاً لتنظيم حياة الإنسان مع خالقه وعلاقته مع الناس، وعلاقته مع نفسه، ومن جملة هذه العلاقات تتكون القيم ، والإسلام يهتم بكل القيم التي ترتقي بالإنسان وتهذب من أخلاقه، فالإسلام يرسم للإنسان منهجاً لسلوكه في جميع مجالات نشاطاته في شتى النواحي الفردية والاجتماعية، بل وفي علاقته بالكون كله فليس هناك أي وجه من وجوه النشاط الإنساني لم يخضع لتقنين الأخلاق الإسلامية.
- 2- إن غياب القيم عن العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد واستشرائه ، فالعلاقة بين الفساد والقيم هي علاقة عكسية ، فكلما زادت القيم قل الفساد ، وكلما قلت القيم في العمل الإداري زاد الفساد والفساد ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد.
- 3- مصلحة الضرائب عبارة عن منظمة عامة تابعة للدولة ومأموري الضرائب هم العنصر البشري فيها ، وانتشار السلبات الأخلاقية في الفترة الأخيرة في سلوك القائمين على أمر المنظمات أو العاملين فيها ، أدى إلى ضعف الثقة في قيادتها ، مما أدى في كثير من الأحيان إلى الفشل وتحقيق الخسائر ،
- 4- أصحاب الحاجات أكثر عرضه للتخلي عن مبادئهم الأخلاقية ، ولعله الدافع الرئيسي للفساد ، فتدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون لا تتلائم مع متطلبات الحياة العادي.
- 5- يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى سوء توزيع منافع التنمية، وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخل وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء ، ومن الصورة المهمة للفساد التهرب الضريبي والتهرب الجمركي ، وهذه الصورة من صور الفساد ودور البيئة الملائمة في استشرائه ، وضعف إدارات الضرائب ، وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين، وسوء الحوكمة ، وكلها عوامل مترابطة على نحو وثيق، ورغم أنها ليست مقصورة على البلدان المتخلفة ، إلا أنها مترسخة فيها ، حيث تشترك تلك العوامل في كونها تشكل الأسباب الرئيسية في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول النامية،
- 6- وصل الفساد إلى مستويات عالية في الدول العربية ، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، حصلت ستة عشر دولة عربية على درجة ومرتبة متدنية.
- 7- تنطوي المتطلبات اللازمة لتخفيف وطأة الفقر وتحسين البنية التحتية على أهمية كبيرة ، حيث تتطلب تعبئة الموارد بطريقة فعالة وعادلة ، ومؤسسات وممارسات شفافة ، وتحسين الحوكمة على نطاق أوسع، ويعد تحسين إدارة الضرائب مسألة أساسية لتعزيز تعبئة الموارد.
- 8- تشير البيانات الإحصائية إلى أن الجهد المقدر للإيرادات الضريبية يمثل 63.3 % من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن الإيرادات المحصلة بالفعل في حدود 16.5 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- 9- يرى البعض في دراسة عن الأخلاق ومسئولية رجل الإدارة، أن دوافع الفساد الإداري، تُقسم إلى أربع مجموعات ، هي العوامل المادية ، مثل ضعف المستوى المادي..، وعوامل تنظيمية ، مثل عدم التحديد القاطع للمسؤوليات وعدم التوازن بين السلطة والمسئولية ، والعوامل النفسية ، مثل سيطرة مشاعر القلق وعدم الأمان على العاملين ، والعوامل الأخلاقية ، مثل غياب القيم وانعدام الوازع الديني والأخلاقي، وأن غياب القيم (الفساد) سيكون مسئول عن انخفاض الإيرادات بنسبة 25%.
- 10 - على الرغم من صعوبة تقييم النجاح بدقة وتقييم أثر القيم في زيادة الإيرادات ، فإنه يمكن القول أن انتشار القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية بين مأموري الضرائب ، والتي سينعكس أثرها بالطبع على الطرف الآخر من العلاقة وهو الممول ، سيترتب على ذلك زيادة الإيرادات بقيمة 11.7 % من الناتج المحلي الإجمالي ، أي أن الإيرادات المحصلة ستصل إلى $(11.7 + 16.5) = 28.2\%$ (28.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات :

1- رفع الوعي حول وجود الفساد ومضارة وتشجيع الحصول علي سمعة طيبة مبنية على الاستقامة والأمانة ، وإحياء الأخلاق وتغيير الأفكار ، وإيجاد نواة من المتطهرين يمارسون ضغطاً من أجل قانون للأخلاقيات .

2- على الدولة والمجتمع بجميع أطيافه من مدرسة وجامعة ومسجد ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات حكومية وخاصة غرس القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية وذلك لما لها من دور في ترشيد سلوك الإنسان وضبطه وتهذيبه ، ذلك أن القيم تمثل رادعاً داخلياً ، خاصة القيم التي تنبع من فطرة الإنسان ، والقيم الدينية التي نزلت بها الرسالات السماوية ، وذلك لأنها أكثر مثالية وملئمة للنفس البشرية ، حيث تحمل الحوافز الذاتية التي تجعل الإنسان يلتزم بها ويتبناها في إطار من الثواب والعقاب ودوره في الحياة ومصيره بعد الموت.

3- لابد من بناء التكوين الشخصي لمأمور الضرائب بغرس مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية التي تدعم تكوينه المهني لأداء عمله بكفاءة على الوجه المرضي ، ومن بينها : الإيمان ، والمراقبة والمحاسبة الذاتية ، والعدالة والصدق والأمانة والإخلاص ، والحيطة والاستقلال ، والإتقان والدقة والتعاون ، والوفاء بالعهد وحفظ الأسرار ، والعزة والنزاهة والكرامة ، والسماحة والحلم ، والإنابة والقنوة الحسنة ، ولو قدر في ليبيا إصلاح القيم بنسبة 50 % ، فإن الإيرادات من الضرائب سوف تزيد بنسبة 60% على ما كانت عليه .

المراجع :

- القرآن الكريم .
- صحيح البخاري ، ومسلم .
- أحمد عبد المنعم ، " الديمقراطية ومكافحة الفساد " بحث مقدم لمؤتمر الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ، 1999 .
- إدارة الشؤون المالية ، صندوق النقد الدولي " تعبئة الإيرادات في البلدان النامية "، وثيقة خاصة، يناير 201. الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي.
- الأسعد ابن مماتي " كتاب قوانين الدواوين ، مطبعة مصر ، 1943 .
- أسماء محمد عزت، " اشكالية الفساد والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الدول النامية " ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 2011 .
- أشرف يحيى محمد : " الجوانب الأخلاقية والسلوكية قى الفكر الإسلامي ودورهل في رفع كفاءة أداء المحاسب " رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لكلية التجارة جامعة الأزهر ، 1995 .
- الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة ، نيويورك ، الموقع الالكتروني .
- الصاوى الصاوى أحمد " القيم الدينية وثقافة العولمة "، سلسلة قضايا إسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، العدد 121 ابريل 2005 .
- روبرت كلتيجار "التعاون الدولي لمكافحة الفساد" مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد مارس 1998 .
- روبرت كلتيجار ، استئصال شأفة الفساد ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد يونيه ، 2000 .
- حريمى وفرانك فوجل ، " لكي تصبح أجهزة مكافحة الفساد أكثر فاعلية " مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد يونيه ، 2000 .

- رفاعى محمد رفاعى، " السلبيات الأخلاقية في سلوك العاملين بالحكومة والقطاع العام ، دراسة تطبيقية لظواهر وأسباب وطرق العلاج "، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد اثنى ، المجلد 11 ، 1987.
- شيريل و.جراى ودنيال كوفمان " الفساد والتنمية " ا الفساد والتنمية " التمويل والتنمية عدد مارس 1998 .
- صلاح الدين جوهر ، " سلطة الأخلاق ومسئولية رجل الإدارة " مجلة الإدارة ، العدد الثانى ، المجلد (6) ، اكتوبر 1973.
- محمود عبد الفضيل ، " مفهوم الفساد ومعاييرہ " ، مجلة المستقبل العربى ، السنة 27 ، العدد 309 ، بيروت ، 2004.
- مكتب السياسات الإنمائية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى " الفساد والحكم الرشيد " ، ورقة مناقشة رقم (3) ، نيويورك ، 1997.
- يوسف خليل اليوسف ، " الفساد الادارى والمالى : الأسباب والنتائج وطرق العلاج " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 30 ، عدد 2 ، 2002.
- الموقع الالكتروني لهيئة الشفافية الدولية ، w.w.w.transparency.org .
- نهج البلاغة ، 1416هـ / 1996م .
- المراجع الأجنبية :
- Mauro, Paolo "Corruption and Growth, "Quarterly Journal of Economics 1995, 110(3),
- Hany Elshamy "Corruption and Economic Growth in Arab countries" L, Egypte Contemperation " Societe egyptinne d,Economie Politique de statistique et de legislation No.503,July 2011
- Tansy & Davoodi" Corruption around The World, Causes consequences, scope, cure", IMF, Staff papers,45(4),December, IMF, 2000, .
- Tanzi .Vito, " Corruption and Economic Activity ", the Egyptian Center for economic studies distinguished lecture series , No. 26 , December, Cairo, 2006,
- Mohammed Salih Meeloud Adrees. (2025). The Potential Impact of Implementing E-Invoicing on Enhancing Tax Compliance: A Case Study of the Tax Authority in Tripoli. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(4), 212–229. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.273>

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.